

خلال اجتماع السكان المجاورين لمشروع تطوير المنطقة

الاهالي يرفضون قرار امانة عمان باستملاك عقاراتهم في العبدلي

النائب العبادي: الاستملاك لغايات خاصة وليس للمنفعة العامة

□ العمادة - عماد السعيدة

المعنوي والنفسي لصاحب العقار بعد ان يغادر منزله او ارضه.

واكد العبادي انه ومن خلال خبراته يدرك كل الابراك بان ما يجري في منطقة العبدلي من استملاك للاراضي والمنازل للمواطنين من قبل امانة عمان ليس لغايات ومنافع عامة وانما لغايات خاصة تعود بالنفع على اصحاب الشركة الاستثمارية المجاور للاراضي وهي شركة تطوير العبدلي مؤكدا انه لن تكون مكان تلك البيوت التي تنوي الامانة استملاكها حدائق او مواقف وغيرها انما ستحل مكانها الابراج العالية.

وتساءل العبادي عن دور امانة عمان في ايجاد المواقف والشوارع والمساحات الخضراء بالقرب من موقع المشروع في حين ان كل هذه الخدمات يجب توفيرها من قبل صاحب المشروع نفسه لخدمة مشروعه والمجتمع المحلي ايضا.

وحول قرار امانة عمان الاخير في استملاك الاراضي في المنطقة من خلال الحيازة الفورية شدد العبادي على ان الملكية الخاصة لاي مواطن هي مقدسة ولا يجوز المساس بقديستها من قبل الجهات الرسمية

● رفض اهالي وسكان حوض (14) اللوييدة الوسطاني لوحة "17" في منطقة العبدلي قرار امانة عمان الكبرى الذي صدر في احدى الصحف اليومية الاسبوع الماضي وقدمته الى مجلس الوزراء للموافقة عليه والقاضي باستملاك عدد من الاراضي في المنطقة من خلال الحيازة الفورية لغايات انشاء مواقف ومساحات خضراء.

وقرراهالي المنطقة وبالإجماع رفع مذكرة الى رئيس الوزراء د.معروف البخيت وطلب مقابلة فورية معه لوقف قرار الاستملاك وشرح قضيتهم ومعاتاتهم والضغوط التي مورست عليهم لبيع اراضيهم ومنازلهم من قبل الشركة المنتهذه لمشروع تطوير العبدلي وامانة عمان الكبرى.

بدوره اشار النائب وامين عمان السابق الدكتور مدوح العبادي انه لايجوز لمؤسسة عريقة وطنية مثل امانة عمان الكبرى ان تستملك اراضي المواطنين لشركات خاصة وان تدفع لهم ايضا ليس تمن استملاك العقار ماديا بل الثمن



● د. مدوح العبادي

الاستعانة برجال الشرطة لخراجهم من بيوتهم ومنازلهم بالقوة.

فيما توقع اخرون ان يكون مصيرمنازلهم واراضيهم التي تنوي الامانة استملاكها مثل مصير "حديقة عمره" التي استملاكها الامانة في السابق لغايات انشاء حديقة ثم قامت ببيعها الى مشروع بوابة عمان الذي يقام على الدوار السادس او مثل اراضي حوض بركة في منطقة تلح العلي التي اجرتها الامانة الى احد المستثمرين لمدة 20 عاما لاقامة مشروع استثماري.

واشار الاهالي الى قرار امين عمان السابق م. نضال الحديسد وتصريحاته في احدى الصحف اليومية عام 2003 الى ان الامانة قد صرفت النظر عن موضوع استملاك الاراضي في منطقة العبدلي والتي كان مقررا استملاكها لغايات انشاء مبنى للمؤتمرات والندوات في ذلك الوقت مشيرين الى انه وبعد ذلك الاعلان الصريح من قبل امين عمان عمت الفرحة قلوب الاهالي وشرع عند منهم في اجراء تحسينات وتطوير لمنازلهم وبمبالغ باهظة جدا وبعد اقل من 3 سنوات تصدر

الامانة قرارا لاستملاك البيوت والاراضي في الموقع وبالحيازة الفورية ايضا.

وطالب الاهالي في مذكرتهم من رئيس الوزراء ان يعيشوا آمنين في منازلهم فقط دون ان تنغص عليهم امانة عمان او شركة استثمارية حيثاتهم اضافة الى وقف قرار الاستملاك المتخذ من قبل امانة عمان.

بدوره اشار النائب الدكتور عودة قواس الى ضرورة الاسراع في الاجراءات وشرح القضية الى رئيس الوزراء د.معروف البخيت بالسرعة الممكنة كون الامانة تقدمت بطلب موافقة الرئاسة على قرار الاستملاك فقط ولم تقرر وحدها الاستملاك حتى هذا الوقت.

وتساءل قواس عن مصدر الاموال التي تدرها شركة تطوير العبدلي كتمن لكثير من العقارات والاراضي والشركات التي تمكنت الشركة من شرائها في وقت سابق وبملايين الدنانير مديدا تخوفة من ان تكون تلك الاموال مأخوذة كقرروض من احدى المؤسسات الوطنية الهامة والتي هي عضو في مجلس ادارة الشركة.()